

دور الفواعل ما تحت الدولة في تحسين الخدمات العمومية المحلية في الجزائر

The role of non-state actors in improving local public services in Algeria

بن أحمد نادية*

جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس، الجزائر

nadia.benahmed@univ-sba.dz

Djillali LIABES University, Sidi Bel Abbes, Algeria

- تاريخ الإرسال: 2023/04/18 - تاريخ القبول: 2023/06/07 - تاريخ النشر: 2023/06/18

الملخص: تتطرق هذه الورقة البحثية، إلى مدى مساهمة الفواعل ما تحت الدولة في تحسين تسيير إدارة الخدمات العمومية المحلية، وذلك إنطلاقاً من إشراكها وتأثيرها في أداء القطاع الخدماتي المحلي، دون المساس بمبدأ الخدمة العمومية. وتكمن أهمية هذه الدراسة في كون أن توضيح الدور الذي تلعبه الفواعل مادون الدولة مهم جدافي أي دولة تعمل على تعزيز الديمقراطية المحلية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمجتمع المحلي. والذي أضحي يقاس بنوعية الخدمات التي تقدمها مرافقها، ومدى قدرتها على الاستجابة لإحتياجات الأفراد المتزايدة.

الكلمات المفتاحية: الخدمات العمومية المحلية- الأحزاب السياسية- المجتمع المدني- وسائل الإعلام-القطاع الخاص.

Abstract: This research paper addresses the extent of the contribution of non-state actors in improving the management of local public services, based on their involvement and impact on the performance of the local service sector, without compromising the principle of public service. The importance of this study lies in the fact that clarifying the role played by non-state actors is crucial in any country that seeks to enhance local democracy and improve the quality of services provided to the local community, which is measured by the quality of services provided by its facilities and their ability to respond to the increasing needs of individuals.

keywords: Local public services - political parties - civil society - media - private sector.

* المؤلف المرسل: بن أحمد نادية.

مقدمة:

انطلاقاً من التغيرات العالمية الحاصلة في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبموجب الاختلالات والإشكالات التي لحقت بالقطاع العام ومنظّماته المكلفة بالخدمات العمومية والمحلية بشكل خاص، أصبح تطوير أداء هذه المنظّمات أحد أهم اتجاهات الإصلاح الحديثة من خلال التعاون والتشارك مع مؤسسات ومنظمات غير رسمية مثل الجمعيات والمنظمات الأهلية، والقطاع الخاص وغيرها، لتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان والماء والصرف الصحي، والنقل والتنقل، وكذلك تطوير البنية التحتية والخدمات الرقمية. حيث يساعد هذا العمل المشترك على تحسين مستوى الحياة في الأحياء والمناطق الفقيرة والمحرومة، والتي تعاني من العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، ويهدف تطوير هذا الأداء إلى خلق التوازن بين المنظّمة الخدماتية ومحيطها الطبيعي والاجتماعي. فتطوير أداء هذه الأخيرة يكمن في تسيير شبكة من المنظّمات العمومية الحكومية وغير الحكومية في إطار محيط يتميز بالتطور والتميز المستمرين.

- إشكالية الدراسة:

وكانت انطلاقاً لدراستنا قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى تساهم الفواعل اللادولالية في تحسين تسيير الخدمات العمومية المحلية في الجزائر؟

- فرضيات الدراسة:

- تساهم الفواعل اللادولالية بشكل فعال في تحسين الخدمة العمومية المحلية، بتوضيح الإطار القانوني اللازم وتحديد الأهداف والمتابعة الدورية لتقييم جودة الخدمات المقدمة.

- تؤثر الفواعل ما تحت الدولة بشكل سلبي أمام تحسين التسيير الخدماتي العمومي المحلي، إذا كان هناك تداخل بين الصلاحيات والمسؤوليات والإجراءات بين الجهات المحلية والحكومية.

- تتباين وتنوع المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية للفواعل اللادولالية، والتي تؤثر على نسبة التطوير الخدماتي العمومي المحلي في الجزائر.

- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة، إلى تحليل دور الفواعل اللادولالية في التسيير الخدماتي العمومي المحلي بالجزائر، واستكشاف النقاط الأساسية التالية:

- تحديد دور الفواعل ما تحت الدولة، في تحسين تسيير الخدمات العمومية المحلية في الجزائر.
- توضيح العوائق التي يمكن أن تواجه الفواعل ما تحت الدولة في إطار مساهمتها الخدماتية.
- إبراز الإجراءات الضرورية التي يمكن اتخاذها، لتعزيز دور الفواعل ما تحت الدولة في مجال الخدمة العمومية المحلية، ودراسة كيفية تطبيقها في الجزائر.
- تحديد مدى الاستجابة لاحتياجات المجتمع المحلي، من خلال تقديم الخدمات العمومية المحلية في الجزائر.

- منهجية الدراسة:

لقد تم استخدام عدة مناهج وأساليب في دراسة هذا الموضوع، ومن بين هذه المناهج، نجد المنهج الوصفي، لوصف وتفسير دور الفواعل غير الرسمية، والتدابير المختلفة التي اتخذتها هذه الأخيرة في إطار الخدمة العمومية المحلية. والمنهج التحليلي، لتحليل وتقييم تأثيراتها المختلفة داخل المجتمع المحلي الجزائري.

ومن تم قمنا بتقسيم الدراسة إلى مجموعة محاور، تطرقنا في المحور الأول إلى مفهوم الخدمات العمومية المحلية بصفة عامة، مروراً بآليات الإصلاح في إدارة القطاع الخدماتي العمومي المحلي في المحور الثاني، وصولاً لفهم العلاقة التأثيرية للفواعل ما تحت الدولة والخدمات العمومية المحلية في المحور الثالث والأخير.

وانطلاقاً من هذا الطرح سنحاول معالجة الدراسة من خلال التالي:

1- تحديد مفهوم الخدمات العمومية المحلية:

1.1 تعريف الخدمات العامة: هي الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين ضمن نطاق سلطتها إما بشكل مباشر من خلال القطاع العام أو عن طريق تنظيم تقديم الخدمات. ويرتبط هذا المصطلح

بالتوافق الاجتماعي الذي يعبر عنه في العادة من خلال انتخابات ديمقراطية على وجود خدمات معينة ينبغي أن تكون متاحة للجميع، بغض النظر عن مستوى دخلهم¹.

وتعتبر الخدمات العامة مدخلا رئيسيا في تحديد علاقة الدولة بالمجتمع من خلال درجة الاستجابة لمختلف المتطلبات المجتمعية، وتزداد أهمية هذا المدخل في عصرنا الحالي الذي أتاح للفرد المعلومات وسبل المقارنة مع مجتمعات أخرى في مستوى أداء الأفراد داخل الدول وتقديم الخدمات للمواطنين. ومع انهيار الثقة بين المواطنين وحكوماتهم في العديد من الدول في نهاية القرن العشرين، قدم المصلحون مدخل تحسين الخدمة العمومية كتوجه جديد لتحقيق الفعالية والكفاية، وبالتالي استرجاع العلاقة الصحية بين القمة والقاعدة.

2.1 تعريف الخدمة العمومية المحلية: هي الخدمات التي تقدمها السلطات المحلية في البلديات والمناطق الإدارية الأخرى، والتي تستهدف تلبية احتياجات المجتمع المحلي في مختلف المجالات، مثل النقل والإسكان والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والسياحة والرياضة وغيرها. وتعتبر الخدمات المحلية أساسية للحفاظ على جودة حياة مستدامة في المجتمعات المحلية، كما أنها تساهم في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات المحلية. وتختلف الخدمات المحلية من بلدية لأخرى، حيث تتأثر بالاحتياجات والظروف المحلية والموارد المتاحة².

3.1 مبادئ الخدمة العمومية المحلية:

تشير مبادئ الخدمة العمومية المحلية إلى مجموعة من القيم والمبادئ الأساسية التي تحكم تنظيم وتقديم الخدمات العمومية في الدولة. وتشمل هذه المبادئ ما يلي³:

- **مبدأ حياد المرافق العامة:** يرتبط هذا المبدأ بمبدأ المساواة، ويعني إدارة المرافق العامة بطريقة موضوعية بصرف النظر عن الخلافات الشخصية، بما يكفل رفع كفاءتها وتحقيقها للصالح العام، وتوزيع خدماتها على كافة المستخدمين دون التفرقة بسبب الاتجاهات السياسية، العرقية، الدينية، أو الفلسفية، ووفق هذا المبدأ لا بد من تجاوز كل الخلافات لتحقيق الفائدة والمنفعة العامة.

- **مبدأ الالتزام بالتشغيل الصحيح للخدمة العمومية:** الأصل في هذا المبدأ أنه يجب على الإدارة العامة إقامة مؤسسات خدمتية عمومية، وعدم حرمان الأفراد من الاستفادة من خدماتها القائمة، غير أن هذا المبدأ لا يعني مجرد إقامة تلك المؤسسات وعدم حرمان الأفراد من التمتع بخدماتها فحسب، وإنما

¹ عبد اللطيف قطيش، الإدارة العامة من النظرية إلى التطبيق، الأردن: مشورات الحلبي الحقوقية، 2013، ص 44.

² عبد الحكيم محمد، إدارة الخدمات العامة المحلية، مصر: دار نشر الأمل للنشر والتوزيع، 2012، ص: 19.

³ ماجد راغب الحلو، علم الإدارة العامة ومبادئ الشريعة الإسلامية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2007، ص-ص: 435-440.

يعنى التجاوب مع مقتضيات الإدارة الحديثة المتطورة لتحقيق الأهداف وتلبية الاحتياجات العامة لأفراد المجتمع.

- مبدأ دوام سير الإدارة: ويعنى استمرار توفير الخدمات العامة، بانتظام حتى لا يدب الخل والاضطراب في حياة المستفيدين في حالة تعطلها والحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة.

- مبدأ قابلية نظام الخدمة العامة للتغيير: ويعني أنه من حق الإدارة أن تدخل في أي وقت لتعديل أو تغيير القواعد التي تحكم الخدمة العامة، حتى تتفق وتحقق المصلحة العامة على أفضل وجه، لأن الإدارة العامة تعمل للوصول إلى التشغيل بأكبر كفاءة ممكنة في ظل الظروف القائمة، فإذا تغيرت الظروف أو ظهرت طرق أفضل لزيادة كفاءة الخدمة العمومية - ابتغاء تحقيق المصلحة العامة - تجري تعديلا في تنظيمها، دون أن يكون هناك اعتراض سواء من المستفيدين أو العاملين، وهذا الحق ثابت دون الحاجة إلى نص.

2- آليات الإصلاح في إدارة القطاع الخدماتي العمومي المحلي:

تشهد الخدمات العمومية والمحلية اضطراباً كبيراً في العصر الحالي، حيث أظهرت الأزمات العديدة التي شهدتها الطرق التقليدية في تقديم وتوفير هذه الخدمات عدم كفاءتها، مما يؤدي إلى نقص في الشرعية المطلوبة للمنظمات المسؤولة عن تقديمها. فمن الناحية الاقتصادية، يؤكد الخبراء على تضخم القطاع العام وتأثيره على تدهور الاقتصاد على المدى الطويل، كما يشيرون إلى ضرورة التركيز على الجانب التسويقي والمحافظة على المبادئ التي قامت عليها هذه الخدمات، مثل الحرية، المساواة، الاستمرارية، والمجانية. وتشير التحليلات إلى ضخامة التكاليف الإدارية للخدمات العمومية مقارنةً بالقطاع الخاص، حيث تتحمل الحكومات أعباءً كبيرة في الإنفاق والتوظيف الحكومي، مما يؤدي إلى الإفلاس وعدم فعالية الرقابة حول استخدام الأموال العمومية.⁴ ويشير البعض إلى وجود قيود مفروضة على هذه المنظمات بما يتعلق بميزانياتها، حيث يصعب تغيير الميزانية بسبب البيروقراطية الراسخة، ونقص المعلومات وعدم إعادة تقييم الميزانية وتخصيص الموارد لتتوافق مع الاحتياجات والأولويات المتغيرة، مما يؤدي إلى عدم توافق أنماط الإنفاق مع أنماط الحاجة.⁵

ونظراً للطلب المتزايد على تحسين إدارة القطاع الخدماتي العمومي المحلي، بإدخال العقلانية والاستراتيجيات الجديدة والتكنولوجيا، فإنه من الضروري التحول من الأساليب التقليدية التي أثبتت عدم

⁴ شريفة رفاع، "نظرية الإدارة العامة الحديثة ودورها في معالجة إشكالية إدماج مفهوم الأداء في الخدمة العمومية"، مجلة الباحث، العدد. 06،

2008، ص: 105.

⁵ نفس المرجع، ص: 108.

نجاعتها إلى آليات ومقترحات جديدة. يهدف هذا التحول إلى تحسين الخدمات المقدمة وتحسين جودتها كشرط ضروري لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتمثل هذه الإصلاحات جزءاً من مشروع أوسع وأشمل، وهو نظرية "إدارة شؤون الدولة والمجتمع" أو "الحكم الرشيد"، التي انتشرت في العالم منذ الثمانينات والتسعينات، وترتبط بالتحولات العالمية القائمة على مبادئ الاقتصاد الحر. وقد لجأت العديد من الدول إلى تبني سياسات التحول إلى القطاع الخاص في إدارة الخدمات العمومية المحلية، من خلال إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في عملية تقديم الخدمات العمومية والتنمية بشكل عام، أو من خلال إدخال الأساليب التجارية في إدارة أنشطته.⁶

ويتسم هذا الاتجاه الحديث في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، بمجموعة من المبادئ التي يمكن أن تسهم بشكل فعال في تطوير قطاع الخدمات العمومية المحلية، وجعلها أكثر فعالية ونجاعة، ومن أهم هذه المبادئ، نذكر الآتي:⁷

- **المشاركة:** تعد المشاركة الفعالة للمواطنين المحليين، سواءً كأفراد أو جماعات، من العوامل المؤثرة في تطوير القطاع الخدماتي العمومي المحلي، حيث يمكنها بشكل مباشر أو غير مباشر أن تؤثر في صنع القرار المحلي، وبالتالي تحسين جودة الخدمات المقدمة.

- **المساءلة والشفافية:** وتعني المساءلة إمكانية تعرض المسؤولين المحليين للمحاسبة على أعمالهم وقراراتهم وجميع تصرفاتهم فيما يخص مسؤوليتهم من قبل المواطنين، الجمعيات، القطاع الخاص، الأجهزة الرقابية، أما الشفافية فهي تعني حق الأفراد والجماعات في الاطلاع على مختلف المعلومات التي تتعلق بشؤونهم المحلية وسهولة الحصول عليها، بما يمكن ويزيد من فرص الرقابة والمساءلة ويكشف مدى فعالية هذه الأجهزة وشرعية تصرفاتها.

- **الكفاءة والفعالية:** ويعبر عن ذلك البعد الفني لأسلوب الإدارة المحلية، وهو يعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى خطط وبرامج ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبّر عن أولوياتهم وتحقيق أفضل النتائج وتنظيم الاستفادة من الموارد المختلفة.

وكنتيجة لذلك لم تعد الوحدات المحلية مسؤولة عن التقديم المباشر لبعض الخدمات العمومية بل أصبح بإمكانها التعاقد مع القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية. ولقد جاءت هذه الشراكة ، نتيجة لفشل الحكومات ومؤسساتها في تقديم المنتجات والخدمات العامة بالكفاءة والفعالية المطلوبة وبما يتناسب

⁶ محمد سمير عبد الوهاب، "الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية"، المؤتمر العربي الخامس، 2007 جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص: 14.

⁷ المرجع نفسه، ص: 15.

أو يستجيب لاحتياجات ورغبات المواطنين وتطلعاتهم، كما أكدت التوجهات العالمية انه لا يمكن حدوث تنمية إلا إذا عكست رسالة المجتمع ككل، فالمشاركة تساعد في إعطاء الأهمية الأولوية لاحتياجات واهتمامات المواطنين في المجتمع كله.⁸

وعن طريق هذه الشراكة يتم الاستفادة من نقاط قوة كل قطاع منها، فالحكومة والإدارة المحلية تركز على البعد الاجتماعي من خلال مسؤوليتها عن تقديم الخدمات العمومية المحلية لجميع المواطنين.

وعن طريق وضع الإطار القانوني والتشريعي لأنشطة القطاعين العام والخاص وتحقيق الاستقرار والعدالة في السوق، وكذا الاهتمام بالخدمات التي لا يقبل عليها القطاع الخاص، أما القطاع الخاص فيتميز بالقدرة على الابتكار والتجديد وتقديم الخدمات بالموصفات المطلوبة، أما مؤسسات المجتمع المدني فتتسم بالقدرة على تقديم الخدمات للجماعات المختلفة ومراعاة البعد الإنساني والاجتماعي كما تقوم أيضا بتعبئة جهود المواطنين ودفعهم للمشاركة وتجسيد المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات.⁹

3- العلاقة التأثيرية للفواعل ما تحت الدولة و الخدمات العمومية المحلية:

1.3 دور الأحزاب السياسية :

لقد قاد التطور السياسي إلى نشأة الأحزاب السياسية، الأمر الذي أعاد توزيع القوى بين مجتمع سياسي متمرس ومجتمع مدني ناشئ، وبمقتضى ذلك أصبحت معادلة السلطة السياسية والتمثيل الشعبي رهان جديد تسعى من خلاله الأحزاب للمحافظة على المكتسبات التي جاءت بها مختلف الثورات الفكرية والسياسية وترسيخاً لفكرة السيادة الشعبية التي تجسدها الديمقراطية.¹⁰

والأحزاب السياسية بمفهومها الحديث لم تكن معروفة قبل القرن التاسع عشر، إلا في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا إلى أن انتشرت فيما بعد بأساليب مختلفة في كافة دول العالم وفي الدول الغربية والدول الماركسية ودول العالم الثالث. والجزائر على غرار البلدان المتخلفة عرفت الظاهرة الحزبية

⁸ فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية: ممارسون وفاعلون، الطبعة 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2015، ص: 53.

⁹ سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في ضوء التطبيقات المعاصرة وآليات التطوير، القاهرة: جامعة القاهرة، 2003، ص: 50-51.

¹⁰ توازيخالد، "الظاهرة الحزبية في الجزائر التاريخ، المكانة، الممارسة، المستقبل"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، بني وسفبندة : كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005-2006، ص: 02.

¹¹ يتناول الفقهاء في دراستهم للأحزاب السياسية مسألة تعريفها، وقد اختلفوا في ذلك من حيث الشكل والموضوع. ومن بين هذه التعاريف، يعرف المفكر "جيوفاني سال توري Giovanni Sartori" الأحزاب السياسية على أنها جماعة سياسية تتقدم للانتخابات، وتكون قادرة على تقديم مرشحين للمناصب العامة، في حين يعرفها مورييس دو فرجيه بأنها تكتل المواطنين المتحدين حول ذات النظام، بينما يرى "غوفغال Gogvel" أن الحزب هو تجمع منتظم يهدف إلى المشاركة في الحياة السياسية بقصد الاستيلاء كليا أو جزئيا على السلطة حتى يتمكن من تحقيق أفكار ومصالح أعضائه. ومن هذا المنطلق، فإن كل التعاريف المتباينة تتفق على أحقية الحزب في الحرية السياسية من أجل الوصول إلى السلطة. للمزيد في هذا انظر: يومدين طاشمة، مدخل إلى علم السياسة مقدمة في دراسة أصول الحكم، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2013، ص: 136-138.

كنتيجة لتطور الوعي الوطني داخل الدولة، ومن تمّ كرّس حزب "جبهة التحرير الوطني" المهمة السياسية بضمّه لتيارات مختلفة وفئات اجتماعية متناقضة، هذا الحزب الذي ظلت تنص عليه التوثيقات الدستورية¹¹ إلى حين ظهور أفكار التعددية الحزبية منذ إقرار دستور 1989 في إطار أحكام المادة 40 التي أكدت على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ابتغاء مشاركة المواطنين في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية¹². الأمر الذي استحدث تحولات سياسية تسعى لإقامة أحزاب سياسية تعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ، وذلك بالعمل على ضم أكبر عدد من المواطنين إلى صفوفهم تدين بنفس الرؤية السياسية للتأثير في قرارات السلطة المركزية واللامركزية، هذه الأخيرة التي تسعى إلى توزيع السلطة والصلاحيات والمسؤوليات بين مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات، بدلاً من تركيزها في سلطة واحدة مركزية، الأمر الذي يزيد من أهمية دور الأحزاب السياسية محلياً، إذ تعمل على تمثيل المواطنين في المجالس المحلية والبلديات وتسعى لتحسين جودة الحياة في المناطق التي تمثلها.¹³

وتتمثل مهمة الأحزاب السياسية في تقديم الخدمات العمومية المحلية عبر توجيه السياسات والبرامج بما يتوافق مع مصالح الناخبين، وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون المحلية. وتعمل الأحزاب على تشجيع المواطنين على المشاركة في العمل السياسي المحلي والمساهمة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم ومجتمعاتهم. فتسعى الأحزاب السياسية إلى تحقيق التنمية المستدامة عبر تقديم الخدمات العمومية المحلية في مجالات متنوعة مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية. كما تعمل الأحزاب أيضاً على تشجيع الاستثمار في المناطق المحلية وتطوير الاقتصادات المحلية لخلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة.¹⁴

ومن المهم أن يكون لدى الأحزاب السياسية رؤية واضحة ومنهج يركز على تلبية احتياجات المجتمع المحلي وتحسين الحياة في المناطق التي تمثلها، وأن تعمل على تعزيز الحوار والتعاون بين الجهات الحكومية والمدنية والخاصة في سبيل تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

¹¹ للمزيد انظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، الجزائر: جبهة التحرير الوطني، المادة: 23.

¹² للمزيد انظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 89-11 المؤرخ في 02 دي الحجة الموافق 05 يوليو سنة 1989، يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية، العدد 27، 1989، المادة: 02.

¹³ محمد صادق، "11 سنة من الأزمة كابوس الجزائر متى ينتهي؟"، الخبر الأسبوعي، العدد 24، من 18 إلى 24 أوت 1999، ص 11.

¹⁴ إيمان بوعمار، الأحزاب السياسية ودورها في تقديم الخدمات المحلية في الجزائر، الجزائر: دار الفارابي للنشر والتوزيع، 2016، ص: 77.

2.3 دور المجتمع المدني :

يشير هذا المفهوم** إلى مجموع المنظمات الوسيطة والمستقلة التي تملأ الفضاء الاجتماعي القائم مع الدولة ، وهو يضم تشكيلات عديدة مثل النقابات العمالية والمهنية، اتحادات رجال الأعمال والفلاحين والجمعيات الأهلية والخيرية وغيرها من المنظمات الطوعية، وتنشأ بعضها من أجل الدفاع عن مصالح فئوية، والبعض الآخر من أجل الصالح العام والتنمية، وتوفير وضمان بعض الخدمات لبعض الفئات.

ويقوم المجتمع المدني على مجموعة من الخصائص أهمها: التطوعية، المؤسسية، الاستقلالية، وكذا ارتباطه بمجموعة مفاهيم مثل حقوق الإنسان والمواطنة التي تمنحه حرية التحرك والتعبير عن التطلعات الفكرية والمشاركة السياسية والاجتماعية، حرية المبادرة والمساهمة في تنمية المجتمع. ولذلك فهي تؤمن بيئة مساعدة ومنظمة للعمل الإنساني غير الربحي، وقد برز في السنوات الأخيرة هذا القطاع كفاعل رئيسي في التنمية خاصة بعد النمو غير المسبوق في العدد والحجم والمجال، كما تم إعادة تعريف دور هذا الأخير حيث تم النظر إليه على أنه يمثل مقتربا حقيقيا لتمثيل الجماعات المهشمة. وهو يتمتع بمزايا عديدة تجعله أكثر فعالية من الدولة والسوق معا في عملية تخصيص الموارد، وفي عملية التنمية، فضلا عن أن منظماته المدنية تمتلك أساليب أكثر فعالية للوصول إلى الفقراء، حيث أن طريقة عملها تتسم بالمرونة في الاستجابة للاحتياجات التنموية للمجتمعات المحلية على خلاف البيروقراطية التي تحكمها قواعد مؤسسية صارمة، كما أنها تتمتع بمهارات أكثر إبداعا في التعامل مع المشكلات، هذا فضلا عن التكلفة المنخفضة لما تقدمه من خدمات، وأيضا القدرة على جذب التمويل وتماسكها مع الناس بطريقة مباشرة من خلال تبني منهج قائم على المشاركة القاعدية. بالإضافة إلى الفرصة للمواطنين للمشاركة وبفاعلية في إدارة شؤونهم المحلية، من خلال تعبئة جهودهم والتأثير في مختلف السياسات والبرامج وبلورة المطالب.¹⁵

**بات من المعروف جدا ان المفهوم الكلي للمجتمع المدني لصيق بالفكر الغربي من خلال اسهامات وكتابات ونظريات رواد الفكر الغربي، وهو ذلك المجتمع الذي ينشأ كيانه الذاتي ويحافظ على قوانينه ومبادئ تنظيمه، كما يعرف بانه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة باستقلال نسبي عن الدولة، وعن ارباح الشركات في القطاع الخاص، اذ تعبر مؤسسات غير حكومية وغير ربحية في نفس الوقت، فيعبر المجتمع المدني بذلك عن اشكال عديدة ومختلفة من الجمعيات غالبا ما يطلق عليها مجموعات طوعية أو مؤسسات ثانوية توجد خارج الهياكل الرسمية لسلطة الدولة، تشير إلى حيز مستقل بتوفيره للأفراد حرية متنوعة من خبرات الحياة التي تتيحها تجمعات متنوعة يستطيع الافراد الانضمام اليها. للمزيد انظر: زهير بوعمامة، "محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني واثره في عملية التحول السياسي في الجزائر"، ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الوطني الاول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، بسكرة 10-16 ديسمبر 2005، ص: 12.

¹⁵ هويدا عدلي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة انفاق الخدمات الاجتماعية، الاسكندرية: دراسات الوحدة العربية، 2005، ص: 05.

وعلى هذا الأساس يمكن القول، أن منظمات المجتمع المدني تقوم بتقديم الخدمات لمختلف فئات المجتمع انطلاقاً من تنوعها وتطورها كما ونوعاً، فهي تقوم بتوفير مستوى مناسب من الخدمات المحلية لفئات معينة كالفقراء المهمشين و المعوزين. كما تلعب دوراً مهماً لا غنى عنه في التنمية المحلية وذلك من خلال العديد من الأنشطة والوظائف التي تقوم بها، وفي مجالات خدماتية كثيرة ومتعددة ثقافية اجتماعية، تعليمية، صحية، مهنية، بيئية...، وهي مجالات كلها ذات أهمية بالغة في تطوير المجتمعات المحلية وترقيتها.¹⁶

وفي الواقع الجزائري، يمكن أن يلعب المجتمع المدني دوراً هاماً في تحسين الخدمة العمومية المحلية، عن طريق العمل الجماعي مع السلطات المحلية والحكومة والمؤسسات الخاصة. ويمكن أن يشمل دوره ما يلي:¹⁷

- **المراقبة والضغط على الحكومة:** فيمكن للمجتمع المدني مراقبة عمل الحكومة والإشراف على تنفيذ الخدمات العمومية المحلية وتحسينها، وكذلك التأكد من أنها تعمل بطريقة شفافة وفعالة. وعند الحاجة يمكن للمجتمع المدني الضغط على الحكومة لتحسين الأداء الخدماتي المحلي.

- **المشاركة في صنع القرارات:** حيث يمكن للهيئات المدنية، المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بتحسين الخدمات العمومية المحلية، وذلك من خلال المشاركة في الجهود التشاركية والاستشارات والحوارات التي ينظمها المسؤولون المحليون.

- **تقديم الخدمات:** يقدم المجتمع المدني الخدمات العمومية المحلية بصورة مستقلة، وذلك من خلال إطلاق مبادرات ومشاريع تهدف إلى تحسين الخدمات المحلية في المنطقة، مثل إنشاء مراكز للرعاية الصحية أو النظافة العامة أو مشاريع التعليم المجتمعي.

- **توعية المواطنين:** يمكن للمجتمع المدني توعية المواطنين حول الحقوق والواجبات المتعلقة بالخدمات العمومية المحلية وتعزيز الوعي بأهمية المشاركة المدنية والمشاركة في تحسين الخدمات العمومية.

¹⁶ وحيدة بورغدة، المجتمع المدني ودوره في تعزيز الحكم المحلي والخدمات العامة في الجزائر، الجزائر: مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة وهران، 2017، ص: 188.

¹⁷ جون اهيرغ، المجتمع المدني النقدي للفكرة، ترجمة علي حاكم صالح حسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 83.

وأما بالنسبة للجمعيات، التي تعتبر أحد الهيئات المدنية المهمة، فإن القانون المتعلق بها (قانون رقم 31/90 المتعلق بالجمعيات، الصادر في 1990/12/05) تنص المادة 30 منه: "يمكن للجمعية التي ترى السلطة العمومية نشاطها مفيدا أو ذا منفعة عمومية أن تحصل من الدولة أو الولاية أو البلدية على إعانات أو مساعدات مادية أو مساهمات أخرى..."، كما أن العديد من القوانين الأخرى المتعلقة بعدة مجالات تنبسط لهذه الأخيرة أدوارا مهمة تمكنها من المساهمة في العديد من العمليات التنموية والخدماتية، مثل القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الذي ينص على ضرورة إشراك ومساهمة مختلف تنظيمات المجتمع المدني في إجراءات حماية البيئة. فعلى المستوى المحلي يبقى المجال الاجتماعي والتكفل بمختلف الفئات الاجتماعية الهشة والمحرومة ومحاربة الفقر أهم مجال تساهم فيه هذه الجمعيات خاصة الخيرية منها، بالإضافة إلى الأنشطة الثقافية والرياضية، وبعض برامج الرعاية الصحية لبعض الفئات وتعليم الكبار ومحو الأمية. وبالرغم من الأدوار المهمة التي تقوم بها هذه الجمعيات في توفير العديد من الخدمات العمومية المحلية خاصة الاجتماعية، ومحاولتها لتكملة دور البلدية إلا أن دورها وفعاليتها تبقى ضعيفة وجزئية وهامشية، وذلك بسبب الوضع العام الذي يعرفه هذا القطاع في الجزائر من ضعف الأطر المؤسسية والقدرات والمهارات التنظيمية لدى هذه المنظمات، وكذا الأطر القانونية المقيدة نتيجة أزمة الثقة القائمة بين الدولة وهذه المنظمات، وغياب علاقة الاعتماد المتبادل و ضعف الموارد والاعتماد على الإعانات الحكومية بشكل كبير جدا.¹⁸

ومنه فإنه ورغم بروز هذه الفواعل على المستوى المحلي واستحالة تغييب وإنكار دورها في توفير مختلف الخدمات العمومية أو التأثير فيها على الأقل، يبقى دور البلدية في كل هذا أهم دور ويتمثل خاصة في توفير بيئة ملائمة ومناسبة ومستقرة لتطوير القطاع الخاص وجذب الاستثمار المحلي ومكافحة الفساد والعوائق البيروقراطية من جهة، ومن جهة أخرى تفعيل دور مختلف منظمات المجتمع المدني وتنسيق أعمالها وتشجيعها لتحقيق أهدافها.

3.3 دور وسائل الإعلام:

تلعب وسائل الإعلام *** دورًا حيويًا في تقويم و تحسين الخدمة العمومية المحلية في الجزائر، حيث تساعد في إلقاء الضوء على المشاكل والتحديات التي تواجه المجتمع المحلي والخدمات المحلية المقدمة، وتشجع على تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية.

¹⁸ هويدا عدلي، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

*** وسائل الإعلام هي وسائل الاتصال الجماهيري التي تستخدم لنشر المعلومات والأخبار والمحتوى الإعلامي لجمهور واسع. وتشمل وسائل الإعلام الكتابية مثل الصحف والمجلات، ووسائل الإعلام الإلكترونية مثل المواقع الإلكترونية والمدونات والشبكات الاجتماعية، ووسائل الإعلام السمعية والبصرية مثل التلفزيون والإذاعة والأفلام والفيديو. وتعد وسائل الإعلام من أهم الوسائل التي تؤثر في شكل الثقافة والسلوكيات الاجتماعية،

ومن بين الأدوار التي يمكن لوسائل الإعلام القيام بها لتحسين الخدمة العمومية المحلية في الجزائر نجد:¹⁹

- إبراز العيوب والمشاكل التي تواجه الخدمات المحلية: فيمكن للإعلام أن يسلط الضوء على المشاكل المحلية ويعرضها على الجمهور، مما يجبر السلطات المحلية على التحرك للتصدي لهذه المشاكل وتحسين الخدمات المحلية.

- توفير المعلومات اللازمة: حيث توفر وسائل الإعلام المعلومات المتعلقة بالخدمات المحلية والمشاريع المحلية المختلفة، وبالتالي تزويد الجمهور بالمعرفة اللازمة لاتخاذ القرارات الصحيحة.

- تعزيز المشاركة المجتمعية: عبر تشجيع المشاركة في العملية الحكومية، والمساعدة في تشجيع الأفراد على المشاركة في العمليات الديمقراطية المحلية.

- تعزيز الشفافية والمساءلة بين السلطات المحلية والجمهور: من خلال تطبيق أنظمة التقييم الأدائي للسلطات المحلية، والتي تقوم على تحديد المؤشرات الرئيسية لأداء السلطات المحلية، وقياس هذا الأداء بشكل دوري، مما يتيح للجمهور تقييم أداء السلطات المحلية والتعبير عن آرائه وملاحظاته بشأنها. وبهذا يتم تعزيز الشفافية والمساءلة وتعزيز الثقة والتعاون بين السلطات المحلية والجمهور، مما يساهم في تحسين الخدمات العمومية المحلية وزيادة فاعليتها ونجاعتها.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للإعلام أن يساعد في تعزيز الوعي بأهمية الخدمة العمومية المحلية ودورها في تطوير جودة حياة المجتمعات المحلية.

4.3 دور القطاع الخاص :

إن الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في مختلف الخدمات العمومية المحلية ازداد بحدة في ظل التوجهات العالمية نحو اقتصاد السوق، حيث أصبح هذا القطاع ****، من القطاعات التي يركز عليها لما

حيث تساعد في تشكيل وتوجيه الرأي العام، ونقل المعرفة والمعلومات والثقافات بين الشعوب والثقافات المختلفة. كما تلعب وسائل الإعلام دورًا هامًا في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعليم والتوعية الصحية والتواصل الاجتماعي والترفيه وغيرها من المجالات. ومن المهم ملاحظة أن وسائل الإعلام تختلف في مدى تأثيرها وفعاليتها على الجمهور، وتعتمد ذلك على عدة عوامل مثل نوعية المحتوى والجودة والمصداقية والموضوعية وكذلك حجم الجمهور المستهدف. ومن المهم أيضًا تحليل وفهم دور وسائل الإعلام وتأثيرها على المجتمعات والثقافات والمناطق المختلفة للتأكد من استخدامها بشكل إيجابي ومسؤول. للمزيد في هذا الشأن انظر: فريد زمرّد، مفاهيم الإعلام والاتصال، دار المسيرة للطبع والنشر، 2014، ص: 22.

¹⁹ حنان محمد، وسائل الإعلام ودورها في تطوير الخدمات المقدمة للمجتمعات المحلية، عمان: دار الفكر الجامعي، 2018، ص: 76-72.

**** القطاع الخاص جزء من الاقتصاد الذي يديره الأفراد والشركات من أجل الربح ولا يخضع لسيطرة الدولة، يشمل جميع الشركات الهادفة للربح والتي لا تملكها أو تديرها الحكومة، وهدف القطاع الخاص كسب المال وتوظيف عدد أكبر من العاملين مقارنة بالقطاع العام يستخدم القطاع الخاص العمال من خلال أصحاب الأعمال الفردية أو الشركات أو غيرها من الوكالات غير الحكومية، الوظائف تشمل تلك الموجودة في التصنيع والخدمات

يقدمه من خدمات ذات جودة عالية. فيمكن للقطاع الخاص أن يلعب دوراً هاماً في تحسين الخدمة العمومية المحلية، عن طريق الاستثمار في المشاريع المحلية وتقديم الدعم المالي والتقني للمؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. فعلى سبيل المثال، يمكن للشركات الخاصة توفير الدعم المالي والتقني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكنها تحسين الخدمات المحلية وتعزيز الاقتصاد المحلي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشركات الخاصة العمل على تطوير تقنيات جديدة وحلول مبتكرة لتحسين الخدمات المحلية، مثل تطوير تطبيقات الهاتف المحمول التي تسهل التواصل مع السلطات المحلية وتوفر معلومات عن الخدمات المتاحة. ومن المهم أيضاً أن تتعاون الحكومة المحلية والشركات الخاصة في إطار شراكات تعاونية لتحسين الخدمات المحلية، وتشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص وتطوير سياسات تشجع على ذلك. ويتضح دور القطاع الخاص جلياً من خلال إسناد العديد من الأنشطة والخدمات المحلية له مثل النظافة، الإنارة العمومية، المياه، ناهيك عن مشاريع البنية التحتية والأشغال العمومية، صيانة الشوارع والأرصفة، انجاز مختلف المرافق، كما يساهم أيضاً من خلال تكلفه بمهمة تسيير وإدارة وتشغيل بعض المرافق المحلية، أي خصخصة التسيير (عقود الامتياز). و تختلف درجة تدخل القطاع الخاص من خدمة لأخرى، فقد يكون دوره موازياً لدور البلدية ومكملاً لها بحيث يتولى كل جوانب الخدمات الأساسية كاللّعليم والصحة والتعليم ما قبل المدرسي، حيث يكون تدخله لإشباع حاجات عامة ويتولى إنشاء مؤسسات وتجهيزها وإدارتها بهدف تحقيق الربح والمصلحة العامة في نفس الوقت. وفي حالات أخرى يكون تدخله جزئياً بحيث تتخلى السلطة العمومية عن جانب معين من الخدمة العمومية فقط كمهام التنفيذ والانجاز مثلاً، أو التسيير لصالح القطاع الخاص.²⁰

وبشكل عام، يمكن للقطاع الخاص أن يحسن الخدمات المحلية، من خلال الاستثمار في المشاريع المحلية وتقديم الدعم المالي والتقني وتطوير تقنيات جديدة للتعاون مع الحكومة. فمشاركة القطاع الخاص لا تعني كف يد الدولة عن القيام بدورها في تقديم الخدمات العمومية للمواطنين بل تعني في الغالب انسحابها من الأدوار على المستوى التنفيذي المباشر، و التركيز على الأدوار التنظيمية والتخطيطية

المالية والمهن والضيافة أو غيرها من المناصب غير الحكومية. يتم دفع العمال مع جزء من أرباح الشركة، يميل العاملون في القطاع الخاص إلى الحصول على مزيد من الزيادات في الأجور والمزيد من الخيارات الوظيفية وفرص أكبر للترقيات وأمن وظيفي أقل وخطط منافع أقل شمولاً من العاملين في القطاع العام. للمزيد في هذا الشأن انظر كلا من: -أحمد الكواز، بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص، المعهد العربي للتخطيط، العدد 28، الكويت، 2008، ص، 07. وحسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1995، ص 203.

²⁰ المرجع نفسه، ص: 562.

والإشرافية العامة وغير المباشرة، بهدف ضمان متطلبات المصلحة العامة كمنع الاحتكار وتحقيق الانسجام مع الأطر القانونية وتوفير الآليات المناسبة للرقابة والمتابعة والتقييم والمساءلة.²¹

وفي ظل النظرية الجديدة لإدارة شؤون الدولة والمجتمع أو الحكم الراشد، أصبح يعد القطاع الخاص شريك أساسي وفاعل في عملية إنتاج وتقديم الخدمات العمومية، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ويأتي اللجوء والتحول إلى هذا الطرف في مجال الخدمات العمومية من أجل تحسين كفاءتها وتخفيض تكلفة تقديمها نظرا لما يمتاز به هذا القطاع من مرونة في العمل وسرعة الانجاز والتنفيذ وإدخال الأساليب التجارية على الخدمة العمومية، مما يحسن جودتها باستمرار لتتوافق مع رغبات المواطنين. بالإضافة إلى ما توفره المنافسة بين المتعاملين الخواص من تحسين مستمر لجودة النوعية، والكفاءة في الأداء، الاهتمام بالزبون(المواطن)، وتوسيع فرص الاختيار للمتفرقين(في بعض الخدمات)، حتى يستطيع المواطن الحصول على الخدمة التي تلبى حاجاته إلى أبعد مدى.²²

وفي ظل هذا يقتصر دور السلطة العمومية المحلية في المراقبة والضبط، والإشراف وضمان احترام القانون فيما يتعلق بالخدمة ونوعيتها و طريقة تقديمها، بالإضافة إلى ما يوفره من مناصب شغل واسترداد تكلفة هذه الخدمات.

وفيما يتعلق بالإدارة المحلية الجزائرية والبلديات خصوصا، نجد ان قانون البلدية لم يكرس هذه الوظيفة التنموية إلا من خلال عقود الامتياز، التي تراعي فيها أن تكون الهيئة المحلية في الأصل توليها هذا الدور بنفسها وان يكون منح عقد الامتياز هو الاستثناء، ورغم الأولوية التي منحها قانون 25/88 المتضمن توجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة والحرية للاقتصاد الخاص ليلعب دوره كاملا، ومجالات النشاط الواسعة التي أفسحت له، إلا أن قانون الإدارة المحلية قد اغفل هذه الأدوار التنموية للقطاع الخاص وفي ظل ما يعرفه الاستثمار المحلي من طرف القطاع الخاص من عراقيل وبيروقراطية وفساد مرتبط بالصفقات والمناقصات العمومية فان ذلك دون شك سيحد من فعالية دور هذا القطاع.²³

الخاتمة:

وفي الأخير ومن كل، يمكننا القول أنه نظرا للتحديات التي أصبحت تواجهها إدارة الخدمات العمومية المحلية، ليس فقط في توفير الخدمة العمومية و لكن أيضا الإرتقاء بنوعيتها و أدائها إلى

²¹بومدين طاشمة، " الإدارة المحلية والتنمية في ظل التوجه الى القطاع الخاص"، مداخلة قدمت الى الملتقى الوطني حول الحكم الراشد في ادارة الجماعات المحلية، 13-12-2010، ص:144.

²²لبنى عبد اللطيف، تفعيل البعد المحلي في التنمية الاقتصادية، عمان: دار الفكر الجامعي، 2016، ص 561.

²³وحيدة بورغدة، " تمثيلية الجماعات المحلية في ضوء معايير الحكم الراشد قراءة واستشراف في قانوني الولاية والبلدية"، مداخلة قدمت الى الملتقى الوطني حول اشكالية الحكم الراشد في ادارة الجماعات المحلية والاقليمية، جامعة ورقلة، 13-12-2010، ص:187.

مستوى تطلعات المواطن بما يحقق أقصى حد من الإشباع العام. فقد أضحت إصلاحها ضرورة ملحة لتحقيق ذلك، الأمر الذي دفع إلى محاولة تعزيز سياسة اللامركزية الإدارية المتبعة عبر بعث هذا المسار وإتباع إجراءات جديدة مواكبة للتطورات والتغييرات الحاصلة، من أجل إرساء إدارة خدماتية قوية و تزويد مواطنيها بخدمة عصرية، و تحرير المبادرات لتلبية احتياجات السكان، ودعم الانتقال إلى أساليب أكثر كفاءة في إطار الشراكة و التعاقد مع القطاع الخاص، و كذا التعاون مع هيئات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، و تحديد أدوار هذه الفواعل بشكل واضح كخيار استراتيجي لتحسين الأداء الخدماتي العمومي المحلي.

ومن خلال ما تم طرحه في الدراسة، فقد توصلنا إلى الإستنتاجات التالية:

- يعد تعزيز الحوكمة المحلية أمراً حاسماً في تحسين توفير الخدمات العامة المحلية، حيث يمكن للسلطات المحلية الأكثر فعالية وشفافية تقديم الخدمات بشكل أفضل. ويمكن تحسين الحوكمة المحلية من خلال تعزيز الشفافية في اتخاذ القرارات والمساءلة والتواصل المستمر مع المواطنين.

- يتعين تحسين القدرات المؤسسية للهيئات غير الرسمية من أجل توفير الخدمات العامة بكفاءة وفعالية، عبر توفير الدعم المالي والتقني لتطوير الهيئات غير الرسمية وتوسيع نطاق عملها وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها.

- يعد تشجيع المواطنين على المشاركة الفعالة في صنع القرارات وإدارة الخدمات العمومية المحلية من أهم العوامل التي تؤدي إلى تحسين توفير الخدمات العامة. ويتم تحقيق ذلك من خلال تطوير آليات المشاركة المجتمعية وتوفير الدعم اللازم للمجتمعات المحلية لتحسين مشاركتها في صنع القرارات المحلية.

- يمكن تطوير الخدمات العامة المحلية، من خلال تعزيز الوعي وتحسين جودة التعليم في المدارس والجامعات، عبر توفير الموارد اللازمة للتعليم وتطوير المناهج الدراسية.